

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٢١٤**

الجمعة، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ماير – هارتنغ	(النمسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سفرونكوف
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيدة فوفارا
	تركيا	السيد قرمان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد جبريل
	الصين	السيدة ليو زنمين
	فرنسا	السيد بون
	فييت نام	السيد بوي ذي جيانغ
	كرواتيا	السيد سكراتسيتش
	كوستاريكا	السيد هرنانديز ميليان
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

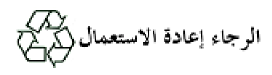
رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2006/920)

تقرير الأمين العام عن طلب نيبال المساعدة من الأمم المتحدة في دعم عملية السلام (S/2009/553)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

09-59687 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2006/920)

تقرير الأمين العام عن طلب نيبال المساعدة من الأمم المتحدة في دعم عملية السلام (S/2009/553)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من الممثل الدائم لنيبال، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند دون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد أشاريا (نيبال) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة كارين لندغرين، ممثلة الأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في نيبال.

تقرر ذلك.

أدعو السيدة لندغرين إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة (S/2009/553)، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن طلب نيبال المساعدة من الأمم المتحدة في دعم عملية السلام.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيدة كارين لندغرين. أعطي الكلمة الآن للسيدة لندغرين.

السيدة لندغرين (تكلمت بالإنكليزية): إن تقرير الأمين العام المعروض على المجلس (S/2009/553) مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٧٩ (٢٠٠٩) المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه، والذي طلب إليه أن يقدم إلى المجلس، بحلول ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، تقريرا عن تنفيذ القرار والتقدم المحرز في تهيئة الظروف المؤاتية لإنجاز أنشطة بعثة الأمم المتحدة في نيبال بنهاية الولاية الحالية، بما في ذلك تنفيذ الالتزامات التي قطعت في رسالة الحكومة النيبالية المؤرخة ٧ تموز/يوليه (S/2009/360، المرفق). ويستعرض التقرير التطورات الأخيرة في عملية السلام في نيبال، وبإيجاز، لئن كان قد تحقق تقدم محدود في الجهود الرامية إلى إعطاء زخم متجدد للمهام المتبقية في عملية السلام، فإن السلام، عموما، قد واجه طريقا مسدودا، إلى جانب مخاطر حدوث مواجهة.

لقد مرت ثلاثة أعوام منذ توقيع اتفاق السلام، وانقضى ١٨ شهرا منذ انتخابات نيبال التاريخية. والمأزق الذي حدث عقب أحداث أيار/مايو ٢٠٠٩، حين ألغى الرئيس فصل رئيس هيئة الأركان، وبالتالي انسحب الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي من الحكومة، لا يزال قائما بدون أن يجد حلا. ورغم الجهود المتواصلة، فإن مستوى الثقة بين الأطراف الرئيسية ما فتئ يتقلص.

ومعظم الأشهر الثلاثة الماضية اتسم بهدوء ظاهري. وتزامن موسم الأعياد الطويل في نيبال مع زيادة حادة في عدد الاجتماعات بين الأحزاب السياسية الكبيرة،

واحتجاجات شوارع أقل. غير أن الماويين الذين وجدوا أن شكاواهم لم تحل، وخاصة فيما يتعلق بمسألة سلطات الرئيس في ما يختص بالجيش – قد صعَّدوا احتجاجاهم التخريبية، وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر أطلقوا برنامج احتجاج على مستوى البلد. ويتوقع أن تستمر المحادثات بين الأطراف، لكن الآن، وبعد انقضاء أربعة أشهر على اتفاق رئيس الوزراء في نيبال وبوشبا كمال داهال ''براتشاندا'' رئيس الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) رسميا على اتخاذ إجراءات لتجاوز الجمود، ما زالت محادثاهم غير حاسمة.

وفي حين أن الاحتجاجات الماوية كانت سلمية أساسا، إلا أن الأيام القليلة الماضية شهدت اشتباكات محدودة بين رابطة الشباب الشيوعي التابعة للحزب الشيوعي النيبالي – الماوي والقوة الشبابية التابعة للحزب الماركسي اللينيني في بعض المناطق الشرقية. وفي مناقشاتي الأخيرة مع القيادة الماوية أشرت إلى الجدية التي ننظر بها إلى احتمال حدوث مواجهة، مع الحث على ضبط النفس. وفي ظل المناخ الحالي، فإن أعمال الاحتجاج هذه تنطوي على مخاطرة كبيرة بحدوث مواجهة وعنف. ووضعت الحكومة الوكالات الأمنية، بما فيها الجيش النيبالي، في حالة تأهب قصوى. وحذرت الأحزاب الحاكمة الـ ٢٢ من أن عمليات التحريض انتهاك لاتفاق السلام الشامل. وطعنت بعض الأطراف السياسية الفاعلة في صحة اتفاقات السلام. وهناك حاجة ماسة إلى الحد من تصعيد التوتر وإيجاد إطار لدفع عملية السلام قدما.

ويبرز تقرير الأمين العام الجهود المتجددة المبذولة لتحديد طرائق الإدماج وإعادة التأهيل لأفراد الجيش الماوي. واستأنفت اللجنة الخاصة المكلفة بالإشراف والإدماج وإعادة تأهيل أفراد الجيش الماوي عملها في ١ أيلول/سبتمبر. واستأنفت لجنتها الفنية عملها أيضا. وسيتوقف على الأرجح إحراز تقدم ملموس في الإدماج وإعادة التأهيل على تهيئة مناخ سياسي مؤات. وبالمثل، فإن جهدا جديدا يبذل للمضي قدما في المستقبل القريب لتسريح أفراد الجيش الماوي الذين تبين عدم أهليتهم من خلال عملية البعثة للتحقق. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، أطلعت أفرقة حكومية أفراد الجيش الماوي في مراكز التجمع الرئيسية والمعسكرات المحيطة في سندهولي على عملية التسريح وبرامج الدعم المحتملة. وكان هذا أول اتصال من نوعه. ويتعاون وزير السلام وكبار الزعماء الماويين والبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري لوضع طرائق التسريح.

وتأمل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراعات المسلحة، السيدة راديكا كوماراسوامي، في العودة إلى نيبال قبل نهاية العام الحالي لتقييم التقدم المحرز في التسريح الذي سيفتح الباب باكتمال تنفيذه لرفع الماويين من قائمة الأمين العام التي تضم أسماء الأطراف التي تستخدم الأطفال في حالات الصراع.

وكما لوحظ في تقرير الأمين العام، فقد عرقل الماويون سير العمل في الهيئة التشريعية طوال الفترة منذ شهر أيار/مايو، عدا شهر واحد، معتبرين أن قرار الرئيس بإعادة قائد الجيش غير دستوري. وحاولوا دون جدوى الدعوة إلى مناقشة برلمانية بشأن الإجراءات التي اتخذها الرئيس، فضلا عن اتخاذ تدابير للحيلولة دون تكرار ذلك. ويبدو أنه أمر يصب في صالح العملية الديمقراطية أن تتفق الأطراف على نطاق سلطة الرئاسة، ريثما يصدر الدستور الجديد.

ويشكل المضي قدما من خلال توافق الآراء التحدي الرئيسي أمام الأطراف في الوقت الراهن. فمنذ فترة ترجع إلى تموز/يوليه ٢٠٠٨ (انظر S/PV.5938)، أعرب سلفي عن قلقه إزاء انهيار الجهود المبذولة لإيجاد توافق في الآراء بشأن تشكيل حكومة ائتلافية. والأطراف نفسها أدركت منذ فترة طويلة ضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية إذا أريد لعملية

السلام أن تنجح. ويبدو واضحا تأثير انضمام حزب رئيسي إلى المعارضة على عملية السلام كما كان حزب المؤتمر النيبالي في السابق وحيث يقف الماويون اليوم، ولا سيما في ظل غياب الآليات المشتركة الأخرى لتوحيد الأحزاب والمساعدة في معالجة المشاكل. ويمثل الماويون طرفا واحدا في اتفاق السلام، وهم الشريك الفعال في دمج أفراد الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم. كما أنهم يشغلون حوالي ٤٠ في المائة من المقاعد في الجمعية التأسيسية، وهي نسبة حاسمة في سياق إعداد دستور جديد.

وفي تموز/يوليه، دعا مجلس الأمن الحكومة (انظر القرار ١٨٧٩ (٢٠٠٩)) إلى الاستمرار في اتخاذ القرارات اللازمة لتهيئة الظروف المؤاتية لإنجاز أنشطة بعثة الأمم المتحدة في نيبال المصممة ولايتها أصلا لدعم انتخاب الجمعية التأسيسية، ولا يمكن أن تستمر البعثة إلى أجل غير مسمى. والولاية الحالية ستنتهي في غضون ١١ أسبوعا. وخلال هذه الفترة، يتعين على الأطراف وقف نزيف الزخم والعمل بحسن نية وواقعية ومثابرة في سعيها لتحقيق سلام مستدام في نيبال. وما لم تضع الأحزاب إطارا أكثر وضوحا للتعاون وتجد السبل للمضي قدما بشأن العناصر الرئيسية في عملية السلام، سيغدو من الصعب التخطيط لخروج منظم لبعثة الأمم المتحدة في نيبال.

وبعد ثلاث سنوات، قد يكون استعراض التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقات السلام الرئيسية متأخرا. وينبغي تشجيع الأطراف الرئيسية أيضا على الوقوف على حالة عملية السلام. والأطراف نفسها أكدت مرارا التزامها المستمر بهذه العملية وعزمها على الإشراف عليها لتحقيق نتيجة إيجابية. وسيكون من المؤسف أن يُسمح بانهيار النجاحات التي تحققت حتى الآن. وقد استرعى السياسيون والمجتمع المدني والشراح النيباليون انتباهنا مرارا إلى قدرتهم على إبرام الاتفاقات والتوصل إلى توافق في الآراء في آخر لحظة. وما زال من الممكن أن تشهد الأيام القادمة انفراجا من هذا القبيل. ونشجع الأطراف بقوة على تذكر التعاون الذي أسفر حتى الآن عن هذه الإنجازات الكبيرة وعلى تكراره.

أود أن أختتم كلمتي بأن أعرب، بالنيابة عن بعثات الأمم المتحدة في نيبال، عن تقديرنا العميق للسفير مادهو رامان أتشاريا على دعمه وجهوده ومشاركته في تحقيق هدفنا المشترك. ومن دواعي سروري أنني أعمل معه. وأشكره ونتمنى له كل التوفيق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة لندغرين على إحاطتها الإعلامية.

بما أن هذه هي المرة الأخيرة على الأرجح التي سنستمع فيها إلى الممثل الدائم لنيبال ونجتمع معه في إطار مجلس الأمن، أود أن أؤيد بالنيابة عن المجلس وبصفتي الوطنية البيان الذي أدلت به السيدة لندغرين. إن تعاوننا مع السفير أتشاريا كان ممتازا دائما، ونحن ممتنون للغاية على الفرصة التي أتيحت لنا للعمل معه في السنوات الماضية.

أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لنيبال.

السيد أشاريا (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بتولي النمسا رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أن أشكركم على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية وعلى إتاحة المجلس الفرصة لي لأتكلم باسم نيبال. أود أيضا أن أشكركم على كلماتكم الطيبة التي وجهتموها لي. وأشكر كذلك السيدة كارين لندغرين، ممثلة الأمين العام في نيبال، على كلماتها الرقيقة.

أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر (S/2009/553) عن طلب نيبال المساعدة من الأمم المتحدة في دعم عملية السلام. كما أود أن أشكر السيدة لندغرين على بيانها الذي أبرزت

فيه المسائل والتطورات الرئيسية التي حدثت منذ مدد المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال في تموز/يوليه.

إن عملية السلام ذات التوجه الوطني في نيبال فريدة في خصائصها. فمنذ أن بدأت في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، حققت عملية السلام إنجازات ملحوظة ومرت بالعديد من المعالم الهامة. والتوقيع على اتفاق السلام الشامل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ والانتخابات الناجحة للجمعية التأسيسية في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ وإعلان نيبال بوصفها جمهورية ديمقراطية اتحادية في أيار/مايو ٢٠٠٨ هي بعض الإنجازات المميزة لعملية السلام.

يعلم المجلس أن الجمعية التأسيسية الأكثر شمولا تمضي قدما بطريقة بنّاءة في مهمة صياغة دستور جديد وفقا لتطلعات شعب نيبال. ولقد أعربت الأحزاب المشاركة في الحكومة الائتلافية الحالية والأحزاب السياسية خارجها عن رغبتها الصادقة في اختتام مهمة إعداد دستور جديد يجسد نبض المواطنية من جميع طبقات المجتمع في نيبال بحلول أيار/مايو ٢٠١٠. وما برحت اللجان المتخصصة المختلفة المنبثقة عن الجمعية التأسيسية تسهم إسهاما جادا في هذه المهمة التي تحظى بتعاون جميع الأطراف ومشاركتها القوية. وبعد انتخاب رئيس اللجنة الدستورية، المناط بها مهمة كتابة مسودة الدستور الجديد، اكتسبت مهمة إعداد الدستور مزيدا من الزخم.

وبالمثل، تعكف لجنة خاصة مكلفة قانونيا على إنجاز المهمة الهامة لإدماج وإعادة تأهيل الأفراد المسلحين للحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي الذين يعيشون حاليا في مراكز التجميع. وأعيد تشكيل اللجنة، لتشمل ممثلي الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي، وتواصل اجتماعاتها منذ ذلك الحين لوضع مبادئ توجيهية عملية وبرنامج عملها وشكل الاتفاق السياسي بشأن هذا الموضوع. ونحن واثقون بأن اللجنة الخاصة ولجنتها الفنية ستكملان المهمة المتبقية المتمثلة في التوصل إلى اتفاق بشأن جميع المسائل المتعلقة بمستقبل مراكز التجميع. وبالمثل، كان هناك تقدم كبير فيما يتعلق بتسريح الأفراد المسلحين دون السن القانونية وغير المؤهلين في المعسكرات، ومن المرجح أن تختتم هذه العملية في وقت قريب، كما قالت ممثلة الأمين العام من فورها.

وما فتئت بعثة الأمم المتحدة في نيبال تقوم بعملها وفقا للولاية التي أناطها بها هذا المجلس، بما في ذلك في رصد الأسلحة والأفراد المسلحين، كما طلبنا وعلى النحو المنصوص عليه في اتفاقات السلام. وفي تصورنا أن تنجز البعثة مهامها في أقرب وقت ممكن في إطار ولايتها التي تنتهي في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن حكومة نيبال ملتزمة بأن تفعل كل ما في وسعها، بما في ذلك التوصل إلى الاتفاقات السياسية اللازمة وصولا إلى النهاية المنطقية لعملية السلام.

في هذا الصدد، أود أن أشير إلى الاجتماع الذي عقد بالأمس، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، بين ممثلي الأحزاب الـ ٢٢ التي تشكل الائتلاف في الحكومة الحالية. وفي ذلك الاجتماع، أعربت الأطراف عن التزامها بالوصول بعملية السلام إلى نهايتها المنطقية وصياغة دستور جديد من خلال الجمعية التأسيسية المنتخبة. كما طلبت إلى الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي التوقف عن الإعاقة المستمرة لعقد الدورة التشريعية للجمعية التأسيسية لكي يتسنى إقرار الميزانية، ووقف برامجه المحرضة، بما في ذلك حصار مكاتب الحكومة في المناطق الأخرى، مشيرة إلى إن هذه البرامج ضد روح اتفاقات السلام. كما طلبت إلى الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي أن يبدي المرونة تجاه التعاون والتوافق في الآراء بشأن المسائل المتصلة بعملية السلام، وذلك لتجنب المزيد من التصعيد والمواجهة بين الأطراف في عملية السلام.

فيما يتعلق بالتقييم الوارد في تقرير الأمين العام لطبيعة الحكومة في نيبال، ترى الأحزاب المكونة للحكومة أن الأمر يعود إلى الأحزاب والسلطة التشريعية ذات السيادة في نيبال بخصوص اتخاذ قرار بشأن نوع الحكومة التي ترغب فيها. وهي دائما مستعدة لإشراك جميع الأحزاب في الحكومة وطلبت من الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي تحديدا الانضمام إلى الائتلاف.

وكان التقرير سيغدو أكثر توازنا لو أنه راعى الجهود المخلصة التي بذلتها حكومة نيبال في معالجة المسائل الرئيسية في عملية السلام وفي حل المسائل المعلقة لتهيئة بيئة مؤاتية لتحقيق مزيد من التقدم بشأنها. وبالمثل، ترى الحكومة أن الإشارات الواردة في التقرير التي تنطوي على المساواة بين الجيش الوطني النظامي والمقاتلين المتمردين السابقين الذين يعيشون في مواقع التجميع التي ترصدها الأمم المتحدة، وقد يتعين إدماجهم في صفوف قوات الأمن أو إعادة تأهيلهم في المجتمع أو أسرهم، لن تيسر التوصل إلى نتيجة إيجابية في المفاوضات الجارية بشأن مستقبل مواقع التجميع على الأرجح.

ومن المهم أن نلاحظ أن القادة السياسيين الكبار للأحزاب السياسية الرئيسية يتباحثون فيما بينهم، ومن المتوقع أن يتوصلان قريبا إلى اتفاق للخروج من المأزق الحالي المتعلق بالهيئة التشريعية – البرلمان، وإنهاء التحريض في الشارع النيبالي، حتى يتسنى لهم المضي قدما بروح الحوار والتوافق المنصوص عليها في اتفاقات السلام.

وعلى الرغم من تعرض عملية السلام في نيبال لانتكاسات من حين إلى آخر، فما زالت تحقق خطوات كبيرة. وقد تبدو أحيانا وكأنها تتراجع خطوة إلى الوراء، لكنها ستتقدم خطوتين إلى الأمام في آخر المطاف. وتلك هي الطريقة التي تمكّنّا بها من قطع هذا الشوط. ونحن على اقتناع بأننا سنستلهم الروح ذاتها لتتويج عمليتنا بنهايتها المنطقية. وفي هذه العملية الهامة، نطلب إلى مجلس الأمن أن يواصل السير على هذا النهج لمساعدتنا على تحقيق النتيجة المتوخاة ومعاونتنا في البناء على الزخم والتقدم الذي أحرزناه حتى الآن.

وعلى صعيد شخصي، بما أن هذا قد يكون آخر بيان أدلي به في المجلس، إذ سأنهي مدة خدمتي كممثل دائم في الأسبوع القادم، أود أن أشكركم شخصيا، سيدي، والوفد النمساوي، وكل واحد من الأعضاء والممثلين الذين عملوا معنا، ومجلس الأمن، فرديا وجماعيا، على ما قدموه من تعاون ودعم بنّاءين لعملية السلام في نيبال، وعلى ما أبدوه لي شخصيا من مشاعر الصداقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الدائم لنيبال على ما تفضل به من كلمات طيبة موجهة إلى المجلس، وإليَّ شخصيا، وإلى أعضاء المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.